

(ماجستير القانون الرقمي)

مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية
Financial technology regulation law

Prepared by. Dr. Nayel AlOmran

Lecture 5



Week

0

المنظومة القانونية لدول الخليج العربي للتكنولوجيا المالية

أهداف المحاضرة :

بنهاية هذه المحاضرة، سيكون الطالب قادراً على:

- فهم ألبئة القانونية والتنظيمية التي تحكم قطاع التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.
- تحليل الجوانب الأساسية التي يتطلبها تأسيس وتشغيل حلول FinTech، من الناحية القانونية والتنظيمية.
- تقييم دور الجهات الرقابية في الإشراف على أنشطة التكنولوجيا المالية وضمان الامتثال.
- مناقشة دور الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء في البنية التحتية للتقنية المالية.
- فهم المعايير الفنية الأساسية المتعلقة بتكامل الأنظمة، واستخدام الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين.

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

في المحاضرة السابقة تم مناقشة عدد من الموضوعات منها التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية و مراحل التنظيم القانوني ومستقبله بالإضافة الى شرح التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار كما تم مناقشة السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية وادوات التكنولوجيا المالية

الموضوعات

■ المنظومة القانونية لدول الخليج العربي للتكنولوجيا المالية

- نظرة عامة
- متطلبات التقنية المالية
- متطلبات التصريح
- عملية طلب التصريح
- متطلبات تنظيمية
- ممارسة العمل
- متطلبات الاشراف
- فترة الصلاحية

المنظومة القانونية لدول الخليج العربي للتكنولوجيا المالية

المنظومة القانونية في دول الخليج العربي تشهد تطوراً متسارعاً ومُنظماً لمواكبة ثورة التكنولوجيا المالية ، ورغم التفاوت في مراحل التنفيذ، إلا أن الدول الخليجية تسير نحو تنظيم شامل ومتكامل يدعم الابتكار ويحمي الاستقرار المالي ، وتقليل الاعتماد على النقد، وتحقيق الشمول المالي.

السمات العامة للمنظومة القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

1. الإشراف المركزي عبر البنوك المركزية وهيئات السوق المالية.
2. إطلاق بيئات تنظيمية تجريبية Sandboxes)).
3. ترخيص شركات التقنية المالية وفق نشاطها (مدفوعات، تمويل جماعي، تأمين، إلخ).
4. اعتماد التشريعات المتوافقة مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. حماية بيانات المستخدمين الرقمية عبر قوانين خصوصية حديثة.

آليات الإشراف والتنظيم للمنظومة القانونية الخليجية على شركات التكنولوجيا المالية

آليات الإشراف والتنظيم على شركات التكنولوجيا المالية

تسعى الدول إلى بناء منظومة رقابية متكاملة لتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان استقرار النظام المالي. وقد اعتمدت العديد من الدول مجموعة من الآليات التنظيمية والرقابية التي أثبتت فاعليتها في دعم هذا القطاع، ومن أبرزها:

أولاً: الإشراف المركزي عبر البنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية

تُعد البنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية الجهات الرئيسة المسؤولة عن الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية، حيث تتولى إصدار اللوائح التنظيمية، ومنح التراخيص، ومراقبة مدى التزام الشركات بالأنظمة والتعليمات. كما تعمل هذه الجهات على إدارة المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي، وضمان سلامة الخدمات المقدمة للمستهلكين، مع الحفاظ على نزاهة وكفاءة الأسواق المالية.

آليات الإشراف والتنظيم للمنظومة القانونية الخليجية على شركات التكنولوجيا المالية

ثانيًا: إطلاق البيئات التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox)

تُعد البيئة التنظيمية التجريبية من أهم أدوات الرقابة الحديثة، إذ تتيح للشركات الناشئة اختبار منتجاتها وخدماتها المالية المبتكرة في بيئة رقابية خاضعة لإشراف الجهات التنظيمية، ولفترة زمنية محددة، قبل طرحها في السوق بصورة تجارية.

وتحقق هذه الآلية العديد من المزايا، منها:

- تشجيع الابتكار المالي.
- تقليل المخاطر التنظيمية.
- اختبار كفاءة الحلول التقنية قبل تعميمها.
- تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والشركات الناشئة.

آليات الإشراف والتنظيم للمنظومة القانونية الخليجية على شركات التكنولوجيا المالية

ثالثًا: ترخيص شركات التكنولوجيا المالية وفق طبيعة نشاطها

تختلف الأنشطة التي تمارسها شركات التكنولوجيا المالية، ولذلك تعتمد الجهات التنظيمية نظامًا لترخيص الشركات وفق نوع النشاط الذي تمارسه، مثل:

- خدمات المدفوعات الإلكترونية.

- التمويل الجماعي.

- الإقراض الرقمي.

- التأمين الرقمي InsurTech.

- إدارة الثروات والاستثمار الرقمي.

- خدمات الأصول الرقمية.

ويهدف هذا النهج إلى تطبيق متطلبات رقابية تتناسب مع مستوى المخاطر المرتبطة بكل نشاط، بما يحقق كفاءة الإشراف وعدالته.

آليات الإشراف والتنظيم للمنظومة القانونية الخليجية على شركات التكنولوجيا المالية

رابعاً: اعتماد التشريعات المتوافقة مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحرص الجهات التنظيمية على إلزام شركات التكنولوجيا المالية بالامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تطبيق إجراءات **اعرف عميلك KYC**، والتحقق من هوية العملاء، ومراقبة العمليات المالية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ويسهم ذلك في حماية النظام المالي وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

آليات الإشراف والتنظيم للمنظومة القانونية الخليجية على شركات التكنولوجيا المالية

خامساً: حماية البيانات الرقمية للمستخدمين

نظراً لاعتماد التكنولوجيا المالية على جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات الشخصية والمالية، أصبح من الضروري سن تشريعات حديثة لحماية الخصوصية وضمان أمن المعلومات. وتشمل هذه التشريعات تنظيم جمع البيانات واستخدامها، والحصول على موافقة المستخدم، وتطبيق معايير التشفير والأمن السيبراني، ومنح الأفراد حقوقاً واضحة فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية.

الخلاصة

إن نجاح الإطار التنظيمي للتكنولوجيا المالية يعتمد على بناء منظومة رقابية متوازنة تجمع بين المرونة والفاعلية، وتوفر بيئة قانونية آمنة تدعم الابتكار وتحمي المستهلكين وتحافظ على استقرار النظام المالي. كما أن التعاون المستمر بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية يُعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الرقمي.

أمثلة على المنظومات القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

المملكة العربية السعودية :

الجهات المشرفة: البنك المركزي السعودي (SAMA)، وهيئة السوق المالية (CMA).

التنظيمات:

- ترخيص شركات الدفع والمحافظ الرقمية.
- تنظيم التمويل الجماعي وتمويل الملكية.
- بيئة "التقنية المالية التجريبية".

أمثلة: STC Pay، منصة سكوبير.

أمثلة على المنظومات القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

دولة الامارات العربية المتحدة :

الجهات المشرفة: مصرف الإمارات المركزي، هيئة الأوراق المالية والسلع، سلطة دبي للخدمات المالية DFSA))

التنظيمات:

- تراخيص مختلفة حسب النشاط والمنطقة الحرة (مثل (ADGM، DIFC))
- تنظيم الأصول الرقمية والعملات المشفرة.

أمثلة: Bit Oasis، e& Money.

أمثلة على المنظومات القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

البحرين :

- من الدول الرائدة في البيئة التشريعية لقطاع FinTech.
- أطلقت "بيئة رقابية تجريبية" منذ 2017.
- تنظم: الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي، العملات المشفرة.

دولة قطر:

- المصرف المركزي وضع إطاراً تجريبياً (FinTech Sandbox).
- يمنع تداول العملات المشفرة، لكنه يشجع المدفوعات الرقمية.

أمثلة على المنظومات القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

سلطنة عمان :

- البنك المركزي العُماني أصدر تنظيمات أولية حول المحافظ الإلكترونية والتمويل الرقمي.
- أنشأ "مختبر الابتكار في التكنولوجيا المالية".

دولة الكويت :

- البنك المركزي الكويتي أطلق "برنامج التكنولوجيا المالية" عام 2018.
- يوجد ترخيص رسمي للمحافظ الرقمية، وتحركات لتنظيم التمويل الرقمي.

التحديات المشتركة للمنظومة القانونية الخليجية للتكنولوجيا المالية

- ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية أحياناً.
- محدودية تشريعات الأصول المشفرة في بعض الدول.
- الحاجة إلى تحديث التشريعات بمعدل أسرع لمواكبة التطور التكنولوجي.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

تشير "متطلبات التقنية المالية" إلى العناصر الأساسية التي يجب توافرها لنجاح تقديم الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا، سواء من الناحية التقنية أو القانونية أو التنظيمية أو التشغيلية، ومن أهمها :

1. البنية التحتية الرقمية :

هي الأساس الذي تقوم عليه العمليات الرقمية في FinTech. و تشمل:

- الإنترنت السريع والأمن.
- الأنظمة السحابية Cloud Infrastructure))
- أجهزة الدفع الإلكتروني (POS، QR Code).
- أنظمة الحوسبة والمعالجة اللحظية.

مثال:

في السعودية، تُستخدم منصة "مدى" كشبكة مدفوعات وطنية تربط بين البنوك والمحافظ الرقمية وتدعم الدفع الفوري.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

2- البيئة التنظيمية والتشريعية :

وجود أنظمة واضحة تنظم عمل شركات التقنية المالية وتمنح الثقة للمستخدمين والمستثمرين. تشمل:

- قوانين الترخيص والرقابة المالية.
- لوائح حماية المستهلك المالي.
- أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
- أنظمة حماية البيانات والخصوصية.

مثال:

هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية أصدرت لائحة "تنظيم طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي".

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

3- الابتكار التكنولوجي :

الاعتماد على تقنيات متقدمة لتقديم خدمات مالية ذكية وسهلة وآمنة.

تشمل:

- الذكاء الاصطناعي AI))
- سلاسل الكتل Blockchain))
- التحليلات الضخمة للبيانات Big Data))
- إنترنت الأشياء IoT)) (في التأمين والتمويل).

مثال:

بعض شركات التأمين تستخدم الذكاء الاصطناعي لمقارنة أسعار التأمين وإصدار الوثائق إلكترونياً.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

4- الترخيص والتسجيل :

لا يمكن لأي شركة FinTech أن تمارس أنشطتها بشكل قانوني إلا بعد الحصول على تصريح أو ترخيص من الجهات التنظيمية.

متطلبات الترخيص غالباً تشمل:

- خطة العمل والحوكمة.
- النظام التقني المقترح.
- الملاءة المالية.
- معايير الأمان السيبراني.

مثال:

شركة "STC Pay" حصلت على رخصة "محفظة إلكترونية" من البنك المركزي السعودي.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

5- الأمان السيبراني وحماية البيانات :

من أهم متطلبات الثقة في FinTech أن تكون المعلومات المالية للمستخدمين محمية ضد الاختراقات.

تشمل:

- التشفير المتقدم Encryption))
- إدارة الهويات والوصول Identity Management))
- خطط التعافي من الكوارث Disaster Recovery))
- الامتثال لقوانين خصوصية البيانات مثل اللائحة الخليجية لحماية البيانات.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

6- الكوادر البشرية المتخصصة :

من الضروري وجود فرق عمل تجمع بين الخبرة المالية والقدرة التقنية.

تشمل التخصصات:

- الأمن السيبراني.
- علم البيانات وتحليل النماذج.
- علوم الحاسوب.
- القانون المالي والتجاري.
- التسويق الرقمي والتجربة الرقمية للمستخدم UX)).

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

7- التكامل مع النظام المالي التقليدي :

يجب أن تتكامل شركات FinTech مع البنوك وشبكات الدفع وغيرها.

أمثلة على أشكال التكامل:

- ربط المحافظ الرقمية مع الحسابات البنكية.
- مشاركة البيانات المصرفية عبر واجهات API.
- التعاون مع البنوك لتقديم خدمات التمويل المشترك.

متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

8- ثقافة المستخدمين والتبني المجتمعي :

لا يكفي وجود الأنظمة فقط ، بل لا بد من وعي المجتمع بثقافة استخدام FinTech

تشمل:

- التثقيف المالي الرقمي.
- دعم الفئات غير البنكية Unbanked))
- تجربة مستخدم سهلة وسلسة.

التحديات التي تواجه تحقيق متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

تواجه التقنية المالية FinTech مجموعة من التحديات التي قد تعيق تحقيق متطلباتها بشكل كامل، خصوصاً مع سرعة تطور هذا القطاع واعتماده على التكنولوجيا والبيانات والامتثال التنظيمي. **يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في عدة محاور رئيسية:**

1. التنظيم والامتثال القانوني

من أكبر التحديات اختلاف القوانين من دولة لأخرى، وتحديث الأنظمة التنظيمية ببطء مقارنة بسرعة الابتكار في التقنية المالية. الشركات تحتاج إلى الالتزام بمتطلبات مثل مكافحة غسل الأموال AML ومعرفة العميل KYC، وهي إجراءات قد تكون مكلفة ومعقدة.

2. الأمن السيبراني وحماية البيانات

نظراً لاعتماد FinTech على البيانات الحساسة والمعاملات الرقمية، فإنها هدف دائم للهجمات الإلكترونية. أي اختراق قد يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء وخسائر مالية كبيرة.

التحديات التي تواجه تحقيق متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

3. الثقة لدى المستخدمين

بعض المستخدمين ما زالوا يفضلون البنوك التقليدية بسبب الخوف من التطبيقات الرقمية أو عدم فهمهم الكامل لكيفية عملها، مما يبطئ انتشار الحلول المالية الحديثة.

4. التكامل مع الأنظمة التقليدية

العديد من شركات التقنية المالية تحتاج إلى العمل مع بنوك وأنظمة قديمة Legacy Systems، وهذا التكامل غالباً يكون معقداً ومكلفاً تقنياً.

5. التمويل والاستدامة

بعض الشركات الناشئة في FinTech تواجه صعوبة في الحصول على تمويل مستمر، خصوصاً في مراحل النمو والتوسع، بالإضافة إلى الضغط لتحقيق أرباح بسرعة.

التحديات التي تواجه تحقيق متطلبات التقنية المالية (FinTech Requirements)

6. نقص الكفاءات المتخصصة

هناك طلب كبير على خبراء في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، لكن العرض لا يزال محدوداً في بعض الأسواق.

7. الابتكار مقابل المخاطر

كلما زاد الابتكار زادت معه المخاطر، خاصة في مجالات مثل الإقراض الرقمي أو العملات الرقمية، مما يفرض توازناً صعباً بين التطوير وإدارة المخاطر.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

(FinTech Licensing Requirements)

1- طلب رسمي للترخيص :

يتضمن:

- وصفاً دقيقاً للنشاط المالي الرقمي.
- الفئة المستهدفة من الخدمة.
- خطة العمل والهيكل الإداري.
- نموذج العمل Business Model).

مثال: شركة ترغب في تقديم محفظة إلكترونية تقدم طلباً لبنك مركزي يوضح آلية الإيداع والتحويل والسحب، والشركاء البنكيين.

2- رأس المال المخصص :

يمكن أن تشترط الجهة المنظمة حداً أدنى لرأس المال لضمان الجدية والملاءة المالية.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

3- نظام حوكمة داخلي:

- وجود هيكل إداري واضح.
- لجان للرقابة الداخلية، الامتثال، إدارة المخاطر.
- سياسة لمعالجة شكاوى العملاء.

مثال: شركة تمويل رقمي مطالبة بإنشاء لجنة مراجعة داخلية وفريق امتثال لضمان تطبيق لوائح مكافحة غسل الأموال.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

4- الأمن السيبراني وحماية البيانات :

- توفر أنظمة وتقنيات تحمي بيانات المستخدمين والمعاملات المالية.
- الالتزام بإجراءات استرداد البيانات عند الكوارث.
- توظيف متخصصين في أمن المعلومات.

مثال: الجهة المنظمة قد تشترط وجود شهادات دولية مثل ISO 27001 أو PCI- DSS قبل منح التصريح.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

5- الامتثال لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT)) :

- تصميم نظام لتحديد هوية العملاء KYC))
- رصد العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها.
- تعيين مسؤول التزام Compliance Officer))

مثال: تطبيق تحويل أموال يجب أن يطلب التحقق من الهوية، ويحدد حدوداً مالية يومية وشهرية وفق تصنيف المخاطر.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

6- إجراء اختبار في بيئة تجريبية Sandbox () :

• بعض الدول تطلب من الشركات الناشئة الدخول أولاً في "بيئة تنظيمية تجريبية" لاختبار الحل قبل منحه ترخيصاً دائماً.

مثال: في السعودية، يجب على شركة FinTech جديدة في التمويل الجماعي أن تبدأ في "بيئة التقنية المالية" لمدة 6 أشهر تحت إشراف CMA

7- اتفاقيات مع مزودي خدمات ماليين أو تقنيين:

• في بعض الحالات، يُطلب من مقدم الخدمة التقني أن يبرم اتفاقيات مع بنوك أو مزودي خدمة دفع لضمان التكامل.
مثال: منصة دفع رقمي تحتاج إلى اتفاقيات مع شبكات البطاقات (مثل مدى أو فيزا) قبل التصريح النهائي.

أبرز متطلبات التصريح للتقنية المالية

التقارير والالتزامات الدورية :

تلتزم الشركة بعد التصريح بتقديم تقارير دورية إلى الجهات المنظمة، مثل:

- تقارير العمليات.
- تقارير المخاطر.
- تقارير الامتثال المالي والقانوني.

أمثلة على الجهات المانحة للتصريح في الخليج للتقنية المالية

- السعودية :** الجهات المانحة (البنك المركزي السعودي SAMA وهيئة السوق المالية CMA)
- الإمارات :** الجهات المانحة للتصريح (مصرف الإمارات المركزي)
- قطر :** الجهة المانحة : مصرف قطر المركزي
- البحرين :** الجهة المانحة للتصريح :مصرف البحرين المركزي
- سلطنة عمان :** الجهة المانحة للتصريح البنك المركزي العماني
- الكويت :** الجهة المانحة للتصريح بنك الكويت المركزي

متطلبات تشغيلية مستمرة (بعد الترخيص) للتقنية المالية

من أهمها :

- تقديم تقارير دورية حول العمليات المالية، الحوادث التقنية، ومؤشرات الأداء
- الامتثال للتحديثات الرقابية مثل تعليمات جديدة من البنك المركزي أو الهيئة
- إجراء اختبارات أمان دورية مثل اختبارات الاختراق والتحقق من الجاهزية الإلكترونية
- تدريب الموظفين في الأمن السيبراني، الخصوصية، مكافحة غسل الأموال ، حماية العملاء

متطلبات الإشراف في مجال التقنية المالية (FinTech Supervision Requirements)

الإشراف في مجال التقنية المالية يهدف إلى الإجراءات والضوابط الرقابية التي تفرضها الجهات التنظيمية لضمان أن شركات التقنية المالية تعمل بشكل منظم وآمن وشفاف بما يحمي المستخدمين، ويعزز الاستقرار المالي، ويمنع الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أهداف الإشراف على شركات FinTech :

1. حماية المستهلكين من الاحتيال أو الممارسات غير العادلة.
2. ضمان سلامة النظام المالي وعدم تعريضه لمخاطر ناتجة عن الابتكار التكنولوجي.
3. تعزيز المنافسة العادلة مع الجهات المالية التقليدية.
4. تحفيز الابتكار ضمن إطار منظم وآمن.
5. مكافحة الجرائم المالية عبر أدوات رقابية متقدمة.

أهداف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية

أهداف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية (FinTech)

يُعد الإشراف والرقابة على شركات التكنولوجيا المالية من العناصر الأساسية لضمان استقرار القطاع المالي وتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المصالح العامة. ومع التوسع المتزايد في استخدام الحلول المالية الرقمية، أصبحت الجهات الرقابية مطالبة بتطوير أطر إشرافية فعّالة تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة.

أولاً: حماية المستهلكين من الاحتيال أو الممارسات غير العادلة

يهدف الإشراف الرقابي إلى حماية العملاء من المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية، مثل الاحتيال الإلكتروني، والتضليل في عرض المنتجات المالية، أو إساءة استخدام البيانات الشخصية. كما تسعى الجهات التنظيمية إلى ضمان الشفافية والإفصاح الواضح عن شروط الخدمات، بما يمكن المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية واعية وآمنة.

أهداف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية

ثانيًا: ضمان سلامة النظام المالي وعدم تعريضه لمخاطر ناتجة عن الابتكار التكنولوجي

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها التكنولوجيا المالية، فإنها قد تخلق مخاطر جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، أو الأعطال التقنية، أو الاختلالات التشغيلية. لذلك يهدف الإشراف إلى ضمان أن تعمل شركات التكنولوجيا المالية وفق معايير إدارة المخاطر والاستدامة المالية، بما يحافظ على استقرار النظام المالي ويمنع انتقال المخاطر إلى بقية المؤسسات المالية.

ثالثًا: تعزيز المنافسة العادلة مع الجهات المالية التقليدية

تسعى الجهات الرقابية إلى توفير بيئة تنافسية متوازنة بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية، مثل البنوك وشركات التأمين. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق قواعد تنظيمية عادلة تمنع الاحتكار وتكفل تكافؤ الفرص، بما يعود بالنفع على المستهلكين من خلال تحسين جودة الخدمات وخفض التكاليف.

أهداف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية

رابعاً: تحفيز الابتكار ضمن إطار منظم وآمن

لا يقتصر دور الرقابة على فرض القيود، بل يمتد إلى دعم الابتكار وتشجيع تطوير حلول مالية جديدة. ولهذا السبب تعتمد العديد من الدول ما يُعرف بالبيئات التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox)، التي تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجاتها وخدماتها تحت إشراف الجهات المختصة قبل طرحها في الأسواق بشكل كامل.

أهداف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية

خامساً: مكافحة الجرائم المالية عبر أدوات رقابية متقدمة

تُسهم الرقابة الفعّالة في الحد من الجرائم المالية مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاحتيال الإلكتروني. وتعتمد الجهات التنظيمية على تقنيات حديثة تشمل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لرصد الأنشطة المشبوهة والكشف المبكر عن المخاطر، بما يعزز نزاهة القطاع المالي وثقة المتعاملين فيه.

وفي المجمل، يهدف الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية إلى تحقيق توازن دقيق بين دعم الابتكار والتطور التكنولوجي من جهة، وضمان حماية المستهلكين واستقرار النظام المالي من جهة أخرى، بما يسهم في بناء قطاع مالي رقمي آمن ومستدام وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

متطلبات الإشراف في مجال التقنية المالية (FinTech Supervision Requirements)

الإشراف في مجال التقنية المالية يهدف إلى الإجراءات والضوابط الرقابية التي تفرضها الجهات التنظيمية لضمان أن شركات التقنية المالية تعمل بشكل منظم وآمن وشفاف بما يحمي المستخدمين، ويعزز الاستقرار المالي، ويمنع الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أهداف الإشراف على شركات FinTech :

1. حماية المستهلكين من الاحتيال أو الممارسات غير العادلة.
2. ضمان سلامة النظام المالي وعدم تعريضه لمخاطر ناتجة عن الابتكار التكنولوجي.
3. تعزيز المنافسة العادلة مع الجهات المالية التقليدية.
4. تحفيز الابتكار ضمن إطار منظم وآمن.
5. مكافحة الجرائم المالية عبر أدوات رقابية متقدمة.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

الامتثال القانوني والتنظيمي Regulatory Compliance)):

التأكد من أن الشركة تعمل وفق القوانين المعتمدة في مجالات مثل:

- التمويل الجماعي.
- المحافظ الإلكترونية.
- العملات الرقمية (في الدول التي تسمح بها).
- أنظمة الدفع والتحويل.

مثال: في بعض الدول ، تخضع شركات التقنية المالية لإشراف البنك المركزي أو حسب نوع النشاط.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

التقارير الدورية والتدقيق Reporting and Auditing)) :

- تطلب الجهات الرقابية تقارير منتظمة عن:
- العمليات المالية.
 - عدد المستخدمين.
 - الحوادث التقنية.
 - الشكاوى.
 - مؤشرات الامتثال.
 - القوائم المالية المدققة.

مثال: قد تطلب الجهات الاشرافية أو الرقابية تقارير فصلية وسنوية من منصات التمويل الجماعي تعرض مؤشرات الأداء والمخاطر.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

حوكمة الشركات Corporate Governance)) :

- وجود مجلس إدارة مستقل أو لجان إشراف داخلية.
 - تعيين مسؤول امتثال ومسؤول مخاطر.
 - إعداد سياسات داخلية للمراجعة والتدقيق والرقابة الداخلية.
- مثال:** يشترط مصرف البحرين المركزي أن يكون لدى شركات FinTech لجنة داخلية للمخاطر ولجنة لحماية البيانات.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

الرقابة على الأمن السيبراني وحماية البيانات Cybersecurity Supervision))
التأكد من وجود:

- أنظمة للحماية من الاختراقات.
 - سياسات النسخ الاحتياطي والتعافي من الكوارث.
 - التشفير الكامل للبيانات.
 - شهادات معتمدة مثل ISO 27001 أو PCI DSS.
- مثال:** في الإمارات، يُطلب من شركات المدفوعات الرقمية تنفيذ اختبارات اختراق كل 6 أشهر وإبلاغ الهيئة بنتائجها.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT)) :

تتضمن الرقابة في هذا الجانب:

- مراجعة أنظمة "اعرف عميلك" KYC))

- رصد التحويلات المشبوهة.

- التحقق من تنفيذ العناية الواجبة.

- الإبلاغ الدوري إلى وحدة التحريات المالية.

مثال: شركة تحويل رقمي مطالبة بربط نظامها مباشرة مع وحدة التحريات المالية والإبلاغ في

حالة عمليات أشتباه في غسل أموال أو تمويل إرهاب .

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

الإشراف عبر البيئة الرقابية التجريبية Regulatory Sandbox)) :

يسمح لبعض الشركات الناشئة بالعمل تحت إشراف مباشر ومرن لفترة محددة قبل منحها ترخيصاً كاملاً. تُقيم خلالها المخاطر والنموذج التشغيلي ومدى الامتثال.

مثال: في السعودية، تخضع بعض الشركات في مجال التأمين الرقمي أو التمويل الجماعي لفترة اختبار داخل “بيئة التقنية المالية” قبل منحها ترخيصاً دائماً.

أهم متطلبات الإشراف الرقابي على شركات التقنية المالية

اختبارات الامتثال والفحص الميداني On-site & Remote Inspections :)

تقوم الجهات الرقابية بإجراء زيارات مفاجئة أو افتراضية لمراجعة:

- سجلات العملاء.
- أنظمة الأمان.
- الحسابات المالية.
- تقارير الحوادث التقنية.

مثال: بنك الكويت المركزي يجري زيارات ميدانية دورية لمقدمي خدمات المدفوعات الرقمية للتحقق من التزامهم باللوائح.

فترات الصلاحية في التقنية المالية

■ فترة صلاحية الترخيص الرسمي :

المدة التي يُمنح فيها الترخيص الكامل للعمل كشركة FinTech بعد اجتياز جميع المتطلبات، غالباً ما تكون سنة واحدة قابلة للتجديد.

مثال: في السعودية، تمنح هيئة السوق المالية الترخيص لمنصات التمويل الجماعي لمدة سنة قابلة للتجديد سنوياً وفقاً لمدى الالتزام.

■ فترة الترخيص التجريبي Sandbox Period)) :

مدة تجريبية مؤقتة تُمنح للشركات الناشئة لاختبار خدماتها التقنية ضمن إطار تنظيمي مرن، عادة تتراوح بين 6 إلى 24 شهراً حسب الجهة التنظيمية.

المراجع

- د. فريد ليان، التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل، خاصة الفصل الرابع والخامس.
- نجيب، حسام، العملات الرقمية المشفرة بين الواقع القانوني والتنظيم الدولي، دار النهضة العربية،
- 2022.Zetzsche, Dirk A., et al., The ICO Gold Rush: It's a Scam, It's a Bubble, It's a Super Challenge for Regulators, Harvard International Law Journal, 2018.
- FATF Guidance on Virtual Assets and VASPs, 2021.

Thank You